نفخر بكوادرنا الوطنية وإنجازاتهم المتواصلة في مجال أبحاث البترول

معرفي: دعم القطاع النفطي هدف إستراتيجي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية

صرحت د. مينا معرفي - المدير التنفيذي لمركز أبحاث البترول في معهد الكويت للأبحاث العلمية ((KISR، أن انتقال مركز أبحاث ودراسات البترول (وهي تسمية المركز الأولى) من الشويخ إلى منطقة الأحمدي في العام 2000 في المرحلة الإنتقالية الأولى كان تتويجا لجهود المعهد المتواصلة منذ إنشائه في 1967 في دعم الصناعة النفطية والعمل يدا بيد مع مؤسسات القطاع النفطي على مواجهة التحديات المستمرة من خلال تطبيق الحلول والتقنيات المتطورة في كل المحاور الرئيسية لهذا المورد الحيوي للكويت. كما اشارت انه في عام 2013 تغير مسماه إلى مركز أبحاث البترول في إطار تطبيق مشروع التحول الإستراتيجي للمعهد (2010-2013) وخلال العمل بالخطة الإستراتيجية السابعة للمعهد (2010-2015).

وأكدت د. معرفي أن المركز قام منذ إنشائه بتطوير قدرات الموظفين وأجهزته ومرافقه بشكل كبير، وأنه بعد افتتاح المبنى الجديد في العام 2015 اصبح يتكون من مبنيين بمساحة إجمالية تقدر ب 21.9000 متر مربع، أكثر من 40% منها مخصصة للمختبرات، وأوضحت ان تلك المساحات تضم 32 مرفقا بحثيا متخصصا لخدمة برامج المراكز البحثية المختلفة، بالإضافة إلى توفير الدعم والتطوير التقني لعملاء المركز سواء على المستوى الوطني او الدولي.

وأضافت معرفي إن المركز الجديد في الأحمدي وبقربه من المنشآت الحيوية لقطاع النفط

مينا معرفي

ومن خلال مختبراته ومرافقه المتطورة التي تم تجهيزها وفق المعايير العالمية ساهم بشكل ملحوظ في دفع الجهود المشتركة بين باحثي المعهد ومؤسسات النفط والإسراع في إيجاد الحلول للعديد من التحديات الملحة وتطبيق مخرجات البحث العلمي والدراسات المتخصصة وفحص العينات وتطبيق استراتيجيات استباقية لضمان الاستدامة وتنويع المنتجات النفطية.

كما نوهت د. معرفي أن الأبحاث والدراسات والمشاريع التي نفذها المركز في مجال البترول والبتروكيماويات على مدى الخمسين عاما الماضية سجلت نجاحات وإنجازات متعددة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، تطبيق تكنولوجيا حقن آبار النفط بالمياه منذ عام 1995 الذي أدى إلى رفع نسبة استخراج النفط بنسبة 10 - 15% في حقول برقان الكبير والصابرية والوفرة، وكذلك توصيف مكامن النفط الكويتية داخل مختبرات المعهد بعد أن كانت تتم في الخارج بتكلفة عالية (تحليل أكثر من 50,000 قدم من عينات الصخور)، كما اننا نجحنا في رفع كفاءة اداء المواد الحافزة في مصافي الأحمدي والشعيبة وميناء عبد الله من خلال خفض مستوى الكبريت وذلك تماشيا مع المواصفات العالمية وضروريات الحفاظ على البيئة، بالإضافة

■ برامج بحثية مخصصة لدعم المحاور الأساسية في الصناعة النفطية

إلى تمكننا من تحديد أسباب حالات العطب والعمر الافتراضي للمنشآت النفطية وإيجاد الحلول الناجحة للحد من الخسائر المادية والأعطال التشغيلية.

وأشارت إلى إن الدراسات الحالية التي يقوم بها المركز لاستخدام النفط الثقيل في مصفاة الزور قريبا لمعرفة النتائج التي تترتب عليها وتقديم المشورة العلمية والفنية لمتخذي القرار في صناعة تكرير النفط.

وقد انجز المركز منذ العام 2010 إلى الآن ما يقارب 116 مشروع بحثي واستشاري وخدمات فنية لقطاع النفط على مستوى المؤسسة والشركات النفطية في دولة الكويت. وحصل المركز أيضا على 7 براءات اختراع والتي منها براءة "استرجاع المعادن القيمة ومادة الألومينا من المواد الحافزة المستهلكة المستخدمة في صناعة تكرير البترول" والتي سيكون لها مردود اقتصادي وبيئي في مجال صناعة التكرير.

وتطرقت د. معرفي إلى خارطة الطريق التي وضعها المعهد لـ 2010-2030 لاستراتيجية البحث العلمي في مجال البترول والصناعة النفطية والتي تتضمن برامج بحثية محددة المسار لمواجهة التحديات المستجدة والنهوض بالقطاع النفطي من خلال حلول وتقنيات متطورة تغطي عمليات استخراج البترول وضمان استدامة المكامن ورفع مستويات انتاج وكفاءة عمليات التكرير في المصافي والحد من مخاطر التآكل وتطوير المنتجات البتروكيماوية وتصنيعها وفق الاحتياجات المتخصصة. وفي الوقت الحالي يسعى المعهد لبناء شراكة استراتيجية مع القطاع النفطي في مجال البحث والتطوير.

كما عبرت د. معرفي عن فخر المعهد بكوادره الوطنية التي أرتقت بقدراتها ومهاراتها إلى مستوى عالمي من خلال نتائج أبحاثهم وبراءات الاختراع التي يتم تسجيلها سنويا والأوراق العلمية التي تتسابق الدوريات العالمية لنشرها والمؤتمرات الدولية التي يتألقون فيها ويرفعون اسم الكويت عاليا.

وختمت د. معرفي تصريحها الصحفي قائلة "أن الإستثمار في العنصر البشري الوطني هو أفضل استثمار وأساس التقدم لأي دولة ولقد وضع المعهد ذلك في قمة أولوياته منذ إنشائه في 1967 من خلال التوظيف المستهدف للخريجين الكويتيين وبرامج التطوير الوظيفي والدورات التدريبية المكثفة وبرنامج البعثات ومشاريع التعاون المشترك مع ارقى المؤسسات العالمية وها نحن نشهد نتائج هذا الإستثمار المستمر ليس في مركز البترول فحسب بل في كل المراكز التابعة للمعهد".

«جيه إل إل» ضمن الشركات الأكثر أخلاقية في العالم للسنة الحادية عشرة على التوالي

كريستيان أولبريخ

أدرج معهد إيثيسفير شركة جونز لانج لاسال إنكوربوريتد (رمز الشركة في بورصة نيويورك: JLL) ضمن قائمة الشركات الأكثر أخلاقية HYPERLINK "http://worldsmostethicalcompanies.com/honorees" في HYPERLINK "http://worldsmostethicalcompanies.com/honorees" العالم لعام 2018. ويأتي هذا التكريم للسنة الحادية عشرة على التوالي اعترافاً بمبادئ العمل والأخلاق المهنية القوية المتأصلة في قيم شركة جيه إل إل وثقافتها واستراتيجيتها وأيضاً في تعاملاتها مع العملاء والموردين والموظفين. ويعتبر معهد إيثيسفير احد المؤسسات العالمية الرائدة في مجال تحديد معايير ممارسات العمل الأخلاقي وتطويرها.

وفي هذا الصدد، صرح كريستيان اولبريخ، الرئيس التنفيذي لشركة جيه إل إل، قائلا: "تأتي قيم العمل الجماعي والأخلاقيات والتميز في صميم كل ما نقوم به في الشركة". واردف قائلا: "في إطار عملنا مع عملائنا حول العالم، نلتزم بالقيام بدورنا كاملاً نحو بناء غد افضل، وانه لمن دواعي فخرنا وشرفنا ان يوضع اسم شركتنا للسنة الحادية عشر على التوالي في قائمة الشركات الأكثر اخلاقية في العالم الصادرة عن معهد إيثيسفير".

ومن جانبه اضاف مارك جيه أوهرينجر، المستشار العام ورئيس قسم الأخلاقيات في شركة جيه إل إل "تمثل النزاهة التي نشتهر بها فخرا كبيرا نعتز به في شركتنا، وهي الأساس الذي قامت عليه جيه إل إل طوال تاريخها الممتد لمائتي وخمسين عاما، وستظل من اهم مميزاتها في المستقبل".

وصرح السيد تيموثي إيربليتش، الرئيس التنفيذي لمعهد إيثيسفير قائلا: "في الوقت الذي تغير فيه الخطاب حول العالم تغيرا كبيرا في عام 2017، ظهر صوت اكثر قوة إذ اضحت الشركات العالمية التي تزاول اعمالها في ظل سيادة القانون الآن أكبر قوة يمكن الاستعانة بها في المجتمع لتحسين وضع الشعوب. وقد شهدنا في هذا العام شركات تثبت حضورها وبتردد صداها بقوة. ولا تزال الشركات الأكثر أخلاقية في العالم على وجه الخصوص تظهر قيادة مثالية. واود تهنئة الجميع في جيه ال ال على إدراج الشركة ضمن قائمة الشركات الأكثر أخلاقية في العالم".

وتواصل جيه إل إل اكتساب تقدير واحترام العملاء والمؤسسات المستقلة على مستوى العالم بفضل انتهاجها المبادئ الأخلاقية والمواطنة المؤسسية والتزامها بان تكون إحدى جهات العمل المفضلة لأفضل الكوادر والمواهب. وقد حصدت الشركة العام الماضي الجوائز الأمريكية والدولية التالية:

- مؤشر داو جونز للاستدامة، أمريكا الشمالية، للعام الثاني على التوالي
- قائمة أفضل الشركات من ليتكد إن، للعام الثاني على التوالي
- قائمة أفضل 100 شركة للأم العاملة
- درجة متميزة في مؤشر العدالة المؤسسية الصادر عن مؤسسة هيومن رايتس كامبين، للعام الرابع على التوالي
- قائمة "Military Friendly® Employer" لعام 2018، الصادر عن فيكتوري ميديا
- قائمة أفضل 50 شركة من حيث التنوع لعام 2018، الصادر عن بلاك إنتربرايس

المبادئ الأخلاقية والأداء

أثبتت الشركات الأكثر أخلاقية في العالم لعام 2017 من جديد أن العمل بنزاهة يفضي إلى تعزيز الأداء المالي بشكل أكبر. وقد أظهرت الأبحاث أن أداء الشركات المدرجة ضمن قائمة الشركات الأكثر أخلاقية في العالم، عند قياسه مقابل المؤشرات، قد فاق أداء المؤشر الأمريكي للشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة "U.S. Large Cap Index" على مدار الأعوام الخمسة الماضية بنسبة 10.72% وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية بنسبة 4.88%. ويبرز معهد إيثيسفير ذلك الأمر باعتباره تفوقا أخلاقيا.

المنهجية ونقاط التقييم

يرتكز تقييم الشركات الأكثر أخلاقية في العالم على إطار نسبة الأخلاقيات "Ethics Quotient" الذي طوّره معهد إيثيسفير والذي يوفر طريقة كمية لتقييم أداء الشركات بطريقة موضوعية ومتسقة وموحدة. وتوفر المعلومات المجمعة نموذجاً شاملاً لمعايير محددة تتعلق بالكفاءات الرئيسية، بدلاً من جميع جوانب الحوكمة المؤسسية والمخاطر والاستدامة والامتثال والأخلاقيات.

وتقسم الدرجات عادة على خمس فئات: برنامج الأخلاقيات والامتثال (35%) والمواطنة والمسؤولية المؤسسية (20%) وثقافة الأخلاقيات (15%) والحوكمة (15%) والقيادة والإبداع والسمعة (10%). وتمنح الدرجات لجميع الشركات المشاركة في عملية التقييم، مع تزويدها بأفكار ورؤى قيمة يُسترشد بها للحاق بركب المؤسسات الرائدة.

«الوطني»: التضخم في الكويت يتراجع خلال 2017 إلى أقل مستوياته منذ ثلاثة عشر عاماً

أوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني أن التضخم في مؤشر أسعار المستهلك شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2017 ليصل إلى متوسط 1.5% خلال العام، مسجلاً أقل مستوياته منذ ثلاثة عشر عاماً. فقد ارتفع التضخم في نهاية العام 2016 تماشياً مع ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات نتيجة رفع أسعار الوقود خلال ذلك العام، مما دفع متوسط معدل التضخم إلى 3.5%. وقد تسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية وتراجع تكاليف خدمات المسكن في تدني التضخم منذ ذلك الحين، وظلت وتيرة التضخم هادئة في نهاية العام لتتراجع إلى 1.1% على أساس سنوي في ديسمبر.

وجاء تباطؤ التضخم في ديسمبر نتيجة تراجع تكاليف خدمات المسكن وركود أسعار المواد الغذائية. واستمرت الإيجارات السكنية بالتراجع بينما ظلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بالركود لتصل إلى 1.1% على أساس سنوي. كما تراجعت أيضاً الأسعار الأساسية إلى 2.8% على أساس سنوي تماشياً مع تباطؤ أسعار السلع الاستهلاكية المرتبطة بخدمات المسكن كالمفروشات المنزلية.

الرسم البياني ٣: التضخم في المواد الغذائية والمشروبات
(٪ النمو السنوي)

رسم بياني توضيحي

واستمرت أسعار خدمات المسكن بتسجيل المزيد من التراجع في ديسمبر، إلا أن التراجع جاء أكثر اعتدالاً مقارنة بالعامين الماضيين. وشهد قطاع العقار تباطؤاً ملحوظاً في العامين 2015 و2016، بينما تزايدت شواغر الشقق، مما سبب في قرض ضغوط على أسعار الإيجارات. وتراجع المؤشر الثانوي في ديسمبر 2017 بواقع 0.6% على أساس سنوي. ويعتبر ذلك تراجعاً بسيطاً مقارنة بالعام الماضي وذلك نتيجة تعافي نشاط قطاع العقار السكني الذي قد ينعكس جلياً على الإيجارات.

ومن المتوقع أن يبدأ التضخم في أسعار المواد الغذائية في الصعود تماشياً مع تسارع أسعار المواد الغذائية العالمية. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات المحلية في ديسمبر 2017 بواقع 0.2% على أساس سنوي، محافظة على ذات الوتيرة خلال معظم العام 2017. وقد يؤدي التسارع في أسعار المواد الغذائية العالمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية هذا العام.

وتراجعت أسعار قطاع التجزئة المرتبطة بخدمات المسكن، الأمر الذي يعود جزئياً إلى استمرار التراجع في الأسعار بشكل عام خلال ديسمبر. فقد تراجعت أسعار المفروشات المنزلية وخدمات الصيانة المنزلية إلى ما دون 2% في ديسمبر الماضي وذلك لأول مرة منذ نوفمبر 2016. وفي المقابل ارتفعت الأسعار الأخرى بصورة قوية في ديسمبر، نتيجة تسارع أسعار منتجات العناية الشخصية بواقع 8.6% على أساس سنوي.

وقد تراجع نمو تكاليف الخدمات غير المنزلية بصورة ملحوظة. إذ تراجع التضخم في أسعار الخدمات باستثناء خدمات المسكن إلى 1.5% على أساس سنوي، لتبلغ بذلك نصف وتيرتها المسجلة في نوفمبر والبالغة 3.0%. ويأتي معظم هذا التباطؤ في التضخم نتيجة تراجع أسعار كل من الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والمواد الغذائية.

مصر تعود للأسواق الدولية بإصدار سندات بـ 4 مليارات دولار

اعلن وزير المالية عمرو الجارحي امس الاربعاء ان مصر نجحت في العودة للأسواق الدولية باصدار سندات دولية بقيمة اربعة مليارات دولار موضحا ان طلبات الشراء تخطت ثلاث مرات القيمة المطروحة.

وقال الجارحي في بيان ان هذا الطرح «يمثل شهادة اضافية على تزايد ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري في ضوء تنفيذ برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي».

واوضح ان هذا الامر «انعكس على تحسن النظرة المستقبلية لمؤسسات التصنيف الائتمانية لمصر وكذلك اشادة المؤسسات الدولية المتخصصة مثل (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) بالاصلاحات التي قامت بها الحكومة المصرية مؤخرا».

وذكر الجارحي ان «اقبالا كبيرا على المشاركة في اكتتاب السندات الدولارية التي طرحتها مصر» مبينا ان «هذا الامر على الرغم من تقلبات اسواق المال العالمية في الآونة الأخيرة والتي ترتب عليها ارتفاع العوائد على سندات الخزانة الأمريكية».

واعتبر الجارحي أن اصدار سندات دولارية بجانب اتفاق مصر مع (صندوق النقد الدولي) والاجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة المصرية «سيسهم في تغطية الفجوة التمويلية للعام المالي الحالي (2017 - 2018)».

واوضح ان حصيلة السندات الدولارية التي جاءت على ثلاث شرائح (5 - 10 - 30) وبأسعار عائد جيدة ستوجه للبنك المركزي المصري لدعم الاحتياطيات الدولارية فيما سيوجه المقابل النقدي بالجنيه المصري لتمويل انشطة الموازنة العامة.

وكان البنك المركزي المصري اعلن ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنهاية شهر يناير الماضي بمقدار 2ر1 مليار دولار ليصل الى 2ر38 مليار دولار مسجلا أعلى رقم خلال السنوات العشر الماضية.

واعتبر ماليون واقتصاديون ان هذا الارتفاع يعكس الثقة بالاقتصاد المصري والجهاز المصرفي ويتيح امكانية توفير احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية وسداد مستحقات شركاء أجانب واقساط قروض.

عمرو الجارحي

بنك «كريدي سويس» يتكبد خسائر تفوق مليار دولار في 2017

اعلن بنك (كريدي سويس) السويسري تكبده خسائر بقيمة 983 مليون فرنك (1053 مليون دولار) عن تعاملاته خلال عام 2017.

واوضح البنك في بيان من مقره الرئيسي بمدينة زيورخ شمال شرق سويسرا ان هذه الخسائر تأتي بسبب ما وصفها بعوامل استثنائية لا سيما التعديلات الضريبية الجديدة في الولايات المتحدة الامريكية.

في الوقت ذاته اشار البنك الى وجود مؤشرات ايجابية في اعماله عن هذا العام حيث ارتفعت اعماله في بنك آسيا بنسبة 15 بالمئة كما ارتفعت نسبة معاملاته الدولية بنسبة عشرة بالمئة وذلك بعد تقييم البنك الايجابي لحالة الاقتصاد العالمي مع التحفظ على استمرارية هذه النظرة الايجابية وفق البيان.

ولم تؤثر النتائج السلبية للبنك المصنف الثاني على الساحة المالية السويسرية بعد بنك (يو بي اس) على اسعار اسهمه في سوق الاوراق المالية التي ارتفعت بنسبة 4ر2 بالمئة خلال الساعة الاولى من التداول في سوق زيورخ للأوراق المالية.

يذكر ان البنك بهذه الخسائر عن عام 2017 يسجل ثلاثة اعوام متتالية من التراجع في الارباح.